

State of Kuwait



دولة الكويت

١٥ مارس ٢٠١٨

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

خليل إبراهيم الصالح

مكتب النائب  
خليل إبراهيم الصالح

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والدستورية  
ديوان عام الأعضاء

١٨/٣/٢٠١٨



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## اقترح بقانون

### بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

- بعد الاطلاع على الدستور،  
- وعلى القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والقوانين المعدلة له،  
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### (المادة الأولى)

يستبدل بنصي المادتين (٣ ، ٦) من القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه النصوص الآتية :

#### مادة (٣) :

١. يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل من رئيس وعشرة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص المشهود لهم بحسن السيرة والسلوك يعينهم مجلس الوزراء بقرار منه على النحو التالي :

أ. عضوان من ذوي الخبرة والاختصاص السابق عملهم كمدراء أو وكلاء وزارة مساعدين بالهيئة.

ب. عضوان من المهندسين يرشحهما مجلس إدارة جمعية المهندسين أو المهندسين الزراعيين بحسب الأحوال على ألا يكونا من العاملين بالهيئة وقت اختيارهما.

ج. أربعة أعضاء من الأكاديميين والمتخصصين في شؤون الزراعة أو الثروة السمكية أو الثروة الحيوانية الذين سبق عملهم بالهيئة بدرجة مدير أو وكيل مساعد.

د. عضو من اتحاد مربي الأغنام والماشية.

هـ. عضو من المشتغلين بصيد الأسماك يرشحه اتحاد الصيادين.

٢. تكون العضوية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمثل هذه المادة.

الفصل التشريعي الخامس عشر دور الانعقاد الثاني ملف رقم (٥)



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

٣. يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه نائباً للرئيس.

٤. تحدد بقرار من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح الوزير المختص مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

#### **مادة (٦) :**

يكون للهيئة مدير تنفيذي بدرجة وكيل وزارة، ويجوز أن يكون له نائب أو أكثر يصدر بتعيين كل منهم مرسوم.

يمثل الهيئة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء مديرها التنفيذي، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسات والقرارات التي يضعها مجلس الإدارة، وله في سبيل ذلك حضور اجتماعات المجلس على ألا يكون له الحق في التصويت على قرارات المجلس.

#### **(المادة الثانية)**

يعمل بهذا القانون من تاريخ انتهاء ولاية مجلس إدارة الهيئة القائم وقت صدوره.

#### **(المادة الثالثة)**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

**أمير دولة الكويت**  
**صباح الأحمد الصباح**



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## المذكرة الإيضاحية

### للاقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣

بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

أنشئت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالقانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ كهيئة تابعة لوزير الأشغال العامة على أن يتولى إدارتها برئاسة الوزير وعضوية عدد من الأعضاء من ذوي الخبرة، على أن يكون للهيئة مدير عام يمثلها أمام القضاء وأمام الغير ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسات والقرارات التي يضعها مجلس الإدارة.

والمقتضى أحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٨ تم تعديل قانون إنشاء الهيئة ليتم إلحاقها بوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وليصبح مجلس إدارتها برئاسة مديرها العام بدلاً من الوزير المختص مع زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة.

وحسنا فعل المشرع عندما ألغى رئاسة الوزير المختص لمجلس إدارة الهيئة حيث أن الوزير بالنسبة للهيئات بشكل عام يمثل سلطة اعتماد وتوجيه في إطار السياسة العامة للدولة ومن ثم يصبح من غير الملائم أن يتراأس مجلس سيقول لاحقاً اعتماد قراراته وتوجيهه، غير أن إحلال المشرع لمدير الهيئة العام محل الوزير في رئاسة مجلس إدارتها يكون بذلك قد جمع للمدير العام بين سلطات رئيس المجلس الذي يتولى رسم السياسات واتخاذ القرارات اللازمة لإدارتها وبين صلاحيات الرئيس التنفيذي (المدير العام) الذي من المفترض أن يخضع لرقابة مجلس الإدارة وتوجيهه، بما يمثله ذلك من تناقض واضح وتضارب في الغايات الأمر الذي جعل كافة الدول التي تتولى إدارة كل أو بعض مرافقها بواسطة الهيئات العامة تعدل عن هذا الأسلوب مبكراً بفصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن منصب الرئيس التنفيذي (المدير العام).

كما أن استمرار إطلاق يد السلطة التنفيذية في اختيار أعضاء مجلس الإدارة دون وضع معايير أو ضوابط تشريعية مسبقة تقيدتها في هذا الصدد من شأنه أن يجعل مناط الاختيار هو ضمان الولاء للسلطة التنفيذية القائمة على الاختيار دون النظر لمعايير الكفاءة والنزاهة.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

لذا فقد أصبح من الضروري بل والملح في ظل هذه الإخفاقات والمخالفات التي كانت محلاً للتحقيق من جانب النيابة العامة ومجلس الأمة ومحلاً لملاحظات ديوان المحاسبة المتكررة أن يعاد النظر في قانون إنشاء الهيئة بما يضمن تلافى العيوب السابقة، وذلك بتعديل المادتين (٣) ، (٦) ليكون منصب رئيس مجلس الإدارة منفصلاً عن منصب المدير العام الذي سيتم تغيير مسماه ليصبح " الرئيس التنفيذي " مع تحديد الضوابط اللازمة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة، مع إعطاء الرئيس التنفيذي حق حضور جلسات مجلس الإدارة دون أن يكون له الحق في التصويت على قراراته، ليكون مطلعاً على مداورات ومناقشات المجلس أولاً بأول ليسهل عليه تنفيذ قراراته ودون أن يكون رأيه ذو تأثير على قرار المجلس عند التصويت عليه.